تحرك عاجل

القبض على أحد المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر

قُبض على مالك عدلي، وهو محامٍ ومدافع عن حقوق الإنسان، وتعرض لمعاملة سيئة على أيدي قوات الأمن المصرية يوم 5 مايو/أيار 2016. وهو يُعتبر من سجناء الرأي ومن بين مئات الأشخاص الذين قُبض عليهم فيما يتصل بالمظاهرات التي شهدتها القاهرة يوم 25 إبريل/نيسان 2016.

ألقت قوات الأمن المصرية القبض على المحامي وداعية حقوق الإنسان **مالك عدلي** مساء يوم 5 مايو/أيار 2016، بينما كان يسير في ضاحية المعادي في القاهرة. وقال فريق الدفاع عنه إن قوات الأمن اقتادته إلى قسم شرطة المعادي، حيث تعرض للضرب والدفع بالأسلحة النارية، وعُصبت عيناه وجُرد من قميصه.

وبعد ذلك، نُقل مالك عدلي إلى نيابة شبرا الخمية، حيث خضع للتحقيق أمام أحد وكلاء النيابة لما يزيد عن أربع ساعات. وأمرت النيابة بحبسه لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق في عدد من التهم الملفَّقة، من بينها "الانضمام إلى إحدى الجمعيات التي تبغي تعطيل أحكام الدستور والقانون"، و"إذاعة أخبار وبيانات وشائعات كاذبة"، و"محاولة قلب نظام الحكم"، و"استعمال القوة والعنف ضد ضباط الأمن الوطني".

وقد تقدم محامو مالك عدلي بشكوى رسمية إلى السلطات بخصوص إساءة معاملته في الحجز. وأعرب المحامون عن تخوفهم من احتمال أن تكون النيابة قد توجه إلى مالك عدلي تهمة ملفَّقة تتعلق بالمخدرات، حيث أمرت النيابة بإخضاعه لتحاليل مخدرات وكحوليات، بالرغم من أنها سبق واعتبرته مؤهلاً للتحقيق معه فور القبض عليه، ولم تستجوبه ولم توجه له أية تهم رسمية بخصوص حيازة مخدرات أو كحوليات.

وكانت النيابة قد أصدرت أمراً بالقبض على مالك عدلي عشية دعوات بالتظاهر يوم 25 إبريل/نيسان 2016، احتجاجاً على قرار الحكومة بالتنازل للملكة العربية السعودية عن السيادة على جزيرتين في البحر الأحمر. وكان مالك عدلي واحداً من مئات قُبض عليهم فيما يتصل بالمظاهرات. وفي 7 مايو/أيار 2016، ذكرت "جبهة الدفاع عن متظاهري مصر" أنها تلقت معلومات بالقبض على أكثر من 1300 شخص خلال تلك الحملة، وأن ما لا يقل عن 585 منهم لا يزالون محبوسين ويواجهون تهماً.

AMNESTY INTERNATIONAL

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات المصرية بالإفراج عن مالك عدلي فوراً ودون قيد أو شرط باعتباره من سجناء الرأي، حيث سُجن دونما سبب سوى ممارسته لحقه في حرية التعبير، مع إسقاط جميع التهم المنسوبة إليه؛
- حث السلطات على ضمان الإفراج عن الآخرين الذين قُبض عليهم، ما لم تُوجه لهم على وجه السرعة تهمٌ جنائية معترف بها لا تنطوي على تجريم ممارسة الحق في حرية التعبير وحرية التجمع، وتتم محاكمتهم على نحو يتماشى بشكل كامل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- مطالبة السلطات بإلغاء "قانون التظاهر" و"قانون مكافحة الإرهاب" وغيرهما من القوانين التي تقيِّد بشكل تعسفي الحق في حرية التجمع السلمي وحرية التعبير، أو تعديلهما بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 23 يونيو/حزيران 2016 إلى كل من:

النائب العام

معالي المستشار/ نبيل صادق

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 1441 391 2 202+

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفيرة/ ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 9713 574 2 202+

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA 98/16. لمزيد من المعلومات، انظر:
https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/3910/2016/en/

تحرك عاجل

القبض على أحد المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر

معلومات إضافية

ملك عدلي محام بارز في مجال حقوق الإنسان، ويعمل لدى "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية". وقال محاموه إن أسئلة النيابة تركزت على دعوى قضائية كان مالك عدلي قد رفعها للطعن في قرار رئيس الجمهورية، في مطلع إبريل/نيسان 2016، بنقل السيادة على جزيرتين غير مأهولتين في البحر الأحمر إلى السعودية. كما وُجهت إلى مالك عدلي أسئلة عن رأيه في الوضع الاقتصادي في مصر، وفي الرئيس عبد الفتاح السيسي، وإضرابات بعض العاملين الحكوميين. وتطرقت الأسئلة أيضاً إلى رأيه في وفاة المواطن الإيطالي جوليو ريجيني، الذي فُقد في القاهرة يوم 25 يناير/كانون الثاني 2016، ثم عُثر على جثته بعد بضعة أيام وعليها آثار تدل على تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وكان بعض النشطاء قد نظموا مظاهرة في القاهرة، يوم 15 إبريل/نيسان 2016، احتجاجاً على قرار السلطات المصرية بنقل السيادة على جزيرتي البحر الأحمر إلى السعودية، ودعوا إلى مظاهرات أخرى يوم 25 إبريل/نيسان 2016، والذي يوافق ذكرى انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء في عام 1982. وقبضت قوات الأمن بشكل تعسفي على عشرات الأشخاص عشية المظاهرات المزمعة، كما فرَّقت المظاهرات وقبضت على مئات آخرين، وفقاً للأرقام التي جمعها محامون مصريون ومنظمات مصرية معنية بحقوق الإنسان.

كما استهدفت قوات الأمن الصحفيين الذين نقلوا أخبار المظاهرات. ففي 1 مايو/أيار 2016، داهمت قوات الأمن مبنى نقابة الصحفيين في القاهرة وألقت القبض على اثنين من الصحفيين. وقالت وزارة الداخلية إن الصحفيين اتُهما بالتحريض على خرق "قانون التظاهر" وزعزعة "استقرار" مصر. وردَّت نقابة الصحفيين بما وُصف أنه إجراء غير مسبوق، حيث طالبت باستقالة وزير الداخلية.

ويُذكر أن "قانون التظاهر" الساري في مصر يحظر تنظيم مظاهرات بدون موافقة مسبقة من السلطات، كما يمنح قوات الأمن سلطات شاملة في تفريق المظاهرات "غير المصرح بها". وفي الواقع العملي، سهَّلت السلطات المظاهرات التي ينظمها مؤيدو الرئيس عبد الفتاح السيسي، بينما دأبت على تفريق المظاهرات التي ينظمها معارضوه.

ومن جهة أخرى، أعربت منظمة العفو الدولية مراراً عن قلقها بشأن "قانون مكافحة الإرهاب" ذي الطابع القمعي. ومن شأن التعريف المبهم والفضفاض لمفهوم "الفعل الإرهابي" في القانون أن يتيح للسلطات قمع أي شكل من المعارضة السلمية. وقد جاءت مظاهرات يوم 25 إبريل/نيسان 2016 عقب المظاهرات الواسعة يوم 15 إبريل/نيسان 2016، بعد الإعلان عن التنازل عن الجزيرتين غير المأهولتين. وتُعد مظاهرات 15 إبريل/نيسان 2016 أكبر مظاهرات تشهدها مصر على مدى عامين.

الاسم: مالك عدلي
النوع: ذكر